نشوء وتطوّر البلدية

تميّز الحكم العثماني منذ بدايته بالطابع العسكري ـ الاداري، ولجأ الى اضفاء طابع الخلافة لاعطاء مسحة دينية. وتعاقبت عليه، في البداية، عدد من الخلفاء العثمانيين الاتقياء والقانونيين الذين كانوا يهتمون بتطبيق القانون ونشر التعليم والاصلاحات في جميع أرجاء الامبراطورية العثمانية.

وقد شهدت الخليل في تلك الفترة ازدهاراً ملحوظاً مثل باقي مدن فلسطين الاخرى كالقدس وغزة ويافا. فازدادت مساحتها وزاد عدد سكانها، كما ارتفع فيها عدد المدارس ذات الطابع الديني، وانتعشت الحركة التجارية والصناعة التقليدية. وعلى الرغم من عدم بلوغها مستوى التطوّر الذي بلغته القدس، نظراً لوضعها الديني الخاص أو عكا نظراً لوجود ميناء هام فيها، الّا ان الخليل اعتبرت احدى أهمّ المدن الفلسطينية الكبرى.

في العام ١٨٦٤ صدر قانون الولايات العثماني فأُعيد تقسيم معظم مناطق الامبراطورية العثمانية، وبضمنها الولايات العربية. وبموجب هذا التقسيم خضعت معظم اراضي فلسطين (سنجقي نابلس وعكا، الى ولاية بيروت، اعتباراً من العام ١٨٨٧، وكانا، قبل ذلك، خاضعين لولاية الشام (دمشق)[١].

وكان يطلق على مسؤول الولاية لقب باشا، ومسؤول اللواء متصرّف ومسؤول القضاء قائم مقام ومسؤول الناحية مدير[٢]. وهكذا مثّل السلطات العثمانية في مدينة الخليل، على الدوام، قائم مقام يعيّنه باشا. أمّا على مستوى التنظيم المحلي فلم تعرف مدينة الخليل، في تلك الفترة، أي نوع من أنواع الانتخابات. بل كان يتمّ تعيين مختار للمدينة يجرى اختياره من بين وجهائها ممّن يتمتّعون بالشهرة؛ يعاونه عدد من رجالات المدينة من كبار السن في تسيير شؤون البلدة. وكانوا، جميعاً، يشرفون على جمع الضرائب للباشا، والاشراف على المساجد والمقدّسات الاسلامية، وتبليغ أوامر وقرارات الباشا الى السكان[٣].

وفي العام ١٨٧٧، صدر قانون البلديات العثماني، وأُدخلت تعديلات عليه عام ١٨٨٦، وبموجبها أصبح بامكان السكان اجراء انتخابات للمجلس البلدي، الذي يتمتّع بصلاحيات مثل الاشراف على الابنية والشوارع والاضاءة ومراقبة الاسواق... واستمرت هذه الحالة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى واخضاع فلسطين لسلطة الانتداب البريطاني[٤]. ومنذ ذلك الحين مرّت الخليل بمرحلتين: الاولى؛ وتمتد منذ بداية الانتداب البريطاني حتى العام ١٩٣٤؛ امّا الثانية فتستمر منذ ذلك التاريخ وحتى انتهاء مرحلة الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين.

المرحلة الاولى

في هذه الفترة بقيت مدينة الخليل تؤدي دورها وفقاً للقانون العثماني للبلديات، امّا بالنسبة لمجلس البلدية فيها فقد كان المندوب البريطاني يقوم بتعيينه بقرار اداري منه. وكان دور المجلس يقتصر على القيام بأعمال بسيطة جداً نظراً لكثرة المعيقات التي تفرضها القوات البريطانية والموظّفون البريطانيون القائمون على الحكم الاداري في فلسطين. وظل الامر كذلك حتى العام ١٩٢٦[٥] حيث أجرت سلطات الانتداب البريطانية أول انتخابات بلدية في مدينة الخليل على غرار ما تمّ اجراؤه في باقي المدن الفلسطينية في العام ذاته. وقد حدّد المندوب البريطاني والسلطات البريطانية الغاية من وجود هذه البلديات وفقاً للتقرير السنوي الاول الخاص بالادارة البريطانية في فلسطين، الذي